

التعليم للجميع

إعداد خطط العمل الوطنية

مبادئ توجيهية قطرية

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال

بمكتب مساعد المدير العام للتربية في اليونسكو
على العنوان التالي:

Office of the Assistant Director-General for Education
UNESCO

7, Place de Fontenoy

75352 Paris 07 SP, France

الهاتف: +33 (0) 1 45 68 10 00

الفاكس: +33 (0) 1 45 68 56 29

البريد الإلكتروني: efa@unesco.org

الموقع على شبكة ويب: www.unesco.org

أو

بمكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

ص.ب. ٥٤٢٢ بيروت - لبنان

الهاتف: 85 00 75 - 85 00 13 /4/5 (1-961)

الفاكس: 824 854 (1-961)

البريد الإلكتروني: efa@unesco.org

الموقع على شبكة ويب: www.unesco.org

تنسيق التحرير ❖ أولريكا بيبيلر باري

فريق التحرير ❖ فرانسواز أرنو - دومير،
كارين بران، ويندا ماك نيفين،
فرانيسكو ساندوفال

الترجمة الى العربية ❖ مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية
في الدول العربية - بيروت

مراجعة ❖ صلاح منصور

التصميم الطباعي ❖ سيلفين بايينز

الطباعة ❖ مطبعة قصر العدل الجديدة

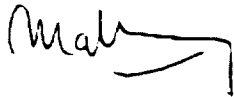
تصدير

وُضعت "المبادئ التوجيهية القطرية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية في مجال التعليم للجميع" لإعطاء فكرة عن الطريقة التي يمكن اعتمادها على المستوى القطري لتنظيم عملية المتابعة "للمنتدى العالمي للتربية" الذي عقد في داكار، السنغال، في الفترة 26-28 أبريل/نيسان 2000. وهي ليست أداة تقنية للتخطيط ولا تمثل تعليمات ملزمة، إلا من حيث أنها تشمل التعهدات الطوعية التي قطعها المشاركون في مؤتمر داكار على أنفسهم. بل بالأحرى، ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها عامل تشجيع للشراكة والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية. إن هناك الكثير مما يجب عمله، بيد أننا سنكون أكثر قدرة على مواجهة التحدي الضخم في ميدان التعليم للجميع إذا ما تضافرت جهودنا جميعاً. ومن أجل المساعدة في عملية بناء الشراكات وتنمية فهم مشترك للاحتياجات فإن هذه المبادئ التوجيهية ترمي إلى الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية. وهي تطرح أيضاً عدداً من الأسئلة التي لا يمكن الرد عليها بصورة سليمة إلا من خلال الممارسة العملية لأولئك الذين يتعاملون تعاملًا فعالاً ومباشراً مع قضايا التعليم الأساسي على المستوى القطري.

لقد خدم المنتدى العالمي للتربية أغراضاً عديدة: تقييم الإنجازات وأوجه النقص في ميدان التعليم للجميع خلال السنوات العشر التي انقضت منذ أن تم الاتفاق في جومتين، تايلاند، عام 1990 على الأهداف العالمية للتعليم للجميع؛ وتعيين الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة التي ستحدد معالم الطريق نحو توفير تعليم أساسي جيد للجميع في السنوات القادمة والترويج لتحقيق هذا الهدف في أجل لا يتعدى عام 2015؛ وتعزيز التصميم لدى جميع الشركاء - على المستوى الوطني والإقليمي والدولي - على الوفاء بتعهداتهم الفردية والجماعية. وبكل بساطة فإن "إطار عمل داكار" قد عبر عن تعهد جماعي بتأمين الأعمال الكامل للحق في الحصول على تعليم أساسي جيد.

إن هذه المبادئ التوجيهية لن تكون، بطبيعة الحال، الشكل الوحيد للإرشاد والتوجيه على الصعيد التقني، ولكنها تمثل نقطة انطلاق نأمل أن تكون مفيدة في مجموعة واسعة من الأوضاع الوطنية. ومن الطبيعي أن اليونسكو، بوصفها مؤسسة للتعليم، تود أن تسمع من أولئك العاملين بنشاط على المستوى القطري عن جهودهم في ما يتعلق بمتابعة منتدى داكار، لا سيما عن تجاربهم في إقامة و/أو تعزيز المنتديات الوطنية للتعليم للجميع، وعن نهجهم في إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع. إن هناك دوراً يمكن استخلاصها وممارسات جيدة يمكن تشاطرها.

وإننا نرحب بأي معلومات أو أفكار تقدمونها.



جاك حلاق
مساعد المدير العام للتربية بالوكالة
اليونسكو

1 - مقدمة: التركيز على العمل

- 1.1 أعدت هذه المبادئ التوجيهية العامة لمساعدة البلدان على وضع نهجها الخاصة لتحقيق التعليم للجميع وعلى تحديد مساراتها لبلوغ هذه الأهداف. وهذه المبادئ لا تشكل وصفاً مثالية ولا مخططاً منهجياً ينبغي تطبيقه تطبيقاً آلياً في كل بلد مع ضمان النجاح المطلق. وعلى الرغم من لغة التوصيات والنصح التي تتسم بها هذه المبادئ، فإن رسالتها واضحة تمام الوضوح: يضطلع كل بلد بمسؤولية اختيار المسار الذي يسلكه في سعيه لتحقيق أهداف التعليم للجميع وفقاً للتعهدات التي قطعها على نفسه. وينبغي للنهج الذي يعتمده كل بلد في تخطيط التعليم للجميع أن يعكس هذا الحس بالمسؤولية وأن يصبح وسيلة تتم من خلالها متابعة ملكية الجهود الوطنية الخاصة بالتعليم للجميع ووجهتها.
- 1.2 لقد أفضى المنتدى العالمي للتربية في داكار، السنغال، 26-28 نيسان 2000، إلى اعتماد "إطار عمل داكار" الذي يجسد إحياء الالتزام الجماعي بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام 2015، وقد بدأ جلياً تركيز إطار عمل داكار على الحاجة إلى عمل دؤوب وموجه توجيهها جيداً لتأمين الوفاء الفعلي بالتعهدات المقطوعة، ليس فقط في منتدى داكار بل أيضاً تلك المعلنة في سلسلة الاجتماعات الدولية التي عقدت في التسعينيات، وكذلك الالتزامات الواردة في الإعلان العالمي حول التربية للجميع (جومتين، 1990)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. وقد حان الوقت للوفاء بالوعود وتنفيذ الالتزامات في ما يخص الحق في التعلم. ويشكل إعلان داكار دعوة إلى العمل في هذا المجال.
- 1.3 يتمثل أحد الموضوعات التي يتكرر ذكرها في "إطار العمل" في التوصية القائلة بأنه ينبغي لأليات تطبيق أهداف التعليم للجميع واستراتيجياته أن تكون ذات طابع تشاركي وأن تبني، كلما كان ذلك ممكناً، على ما هو متوافر؛ وهذا ينطبق على المستوى الوطني، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي. ويستند هذا الاعتراف بالقاعدة المتوافرة للانطلاق في العمل إلى المنطق السليم وإلى تقدير قيمة الإنجازات السابقة، وفائدة الآليات والاستراتيجيات الموجودة، وتوافر المعلومات والشواهد، وبخاصة تلك الناجمة عن عملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000. فقد أتاحت هذه العملية أيضاً الفرصة أمام عدد كبير من البلدان لتطوير علاقات عمل مثمرة بين أقسام الحكومة سمحت بتجاوز الحدود بين الوزارات والإدارات وإنشاء روابط مع الشركاء من خارج الحكومة مثل المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى البلدان التي عززت، منذ مؤتمر جومتين، تنسيقاً فعالاً بين الحكومة والمجتمع المدني في مجال التعليم للجميع، فقد وفرت عملية تقييم التعليم للجميع تجربة مفيدة للغاية بشأن كيفية حشد الشركاء على المستوى الوطني في مجال التعليم للجميع. وتعتبر هذه التجربة في الواقع قيمة للغاية ويمكن للدروس التي تقدمها، الإيجابية والسلبية منها، أن تشكل نقطة الانطلاق لمتابعة توصيات داكار على المستوى الوطني.

1.4 بيد أن هناك اعتبارين هامين ينبغي مراعاتهما. أولهما، أن مضمون وطبيعة الشراكات التي تم تطويرها من خلال عملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000 قد تقررنا بناء على الأهداف المحددة لهذا التقييم. أما الاعتبار الثاني، فيمكن في أن إطار عمل داكار، الذي يشكل صدى لمؤتمر جومتين الذي عقد منذ عشر سنوات خلت، يدعو إلى شراكة وطنية واسعة بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع واستراتيجياته تحقيقاً كاملاً. وقد تشكل مثل هذه الشراكة تجربة جديدة للمعنيين داخل الحكومة وخارجها على حد سواء. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل "إطار عمل داكار" يشكل مثل هذا التحدي: فهو يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف التي لم يتسن بلوغها من قبل، وذلك من خلال أشكال للتعاون والمشاركة لم يعهدها العديد من البلدان إلا نادراً. ومن الواضح أن رسالة داكار لا تشكل تعبيراً عن الرضا الذاتي، بل هي على العكس من ذلك رسالة توعوية ودعوة إلى العمل السريع والمستديم خلال السنوات المقبلة. ومن المأمول أن تكون هذه المبادئ التوجيهية مفيدة للذين يستجيبون لهذه الدعوة.

2 - الغرض من هذه المبادئ التوجيهية

2.1 إن الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان على مدى العقود الماضية، والإنجازات التي حققتها أنشطة التعليم للجميع في العقد الذي تلا مؤتمر جومتين، وعملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000، توفر، في تنوعها، دفعا قويا للتغيير، كما أن "إطار عمل داكار" يوفر جدول العمل الضروري في هذا المجال. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المبادئ التوجيهية في المساعدة على المحافظة على هذا الدفع وفي حفز البلدان على تكثيف جهودها على ضوء إطار عمل داكار وخطط العمل الإقليمية التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بعملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000. ومن المسلم به أن حيوية حركة التعليم للجميع بعد مؤتمر داكار تعتمد على طاقة الشركاء في التعليم للجميع على المستوى الوطني، وعلى إبداعهم وقدراتهم: فعلى هؤلاء الشركاء أن يقوموا بالتالي بإيجاد طرق قابلة للتطبيق وحاسمة لدمج أهداف التعليم للجميع واستراتيجياته ضمن السياسات العامة والبرامج والأنشطة التي تعالج الواقع الذي يعيشونه وتستجيب للاحتياجات المحلية.

2.2 وترتكز هذه المبادئ التوجيهية على فكرة بسيطة مفادها أن طبيعة الهدف المنشود ينبغي أن تكون هي العامل الحاسم في تحديد طابع العملية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الهدف. وفي هذه الحالة على وجه التحديد فإن النتيجة أو الحصلة التي ترمي إليها هذه المبادئ التوجيهية هي تحسين أو وضع خطط وطنية معقولة للتعليم للجميع في أجل لا يتعدى عام 2002؛ وهذا يقتضي بذل جهود حقيقية، لا سيما في البلدان التي لا تتوافر فيها حالياً مثل هذه الخطط. وفي الواقع فإن هذه الخطط تكتسي أهمية كبيرة من منظور "إطار عمل داكار" لأنها لا تشكل فقط مخطط كل بلد لتحقيق أهداف التعليم للجميع على مدى جيل واحد، بل تشكل أيضاً الأساس الذي يستند إليه المجتمع الدولي لدعم الجهود الوطنية في مجال التعليم للجميع بطريقة منسقة ومتناسكة وثابتة.

2.3 ولعل أبرز إعلان عبر عنه المشاركون في المنتدى العالمي للتربية في داكار هو الآتي: "نؤكد أن البلدان الجادة حقاً في التزامها بتحقيق التعليم للجميع لا يمكن أن تحبط مساعيها لبلوغ هذا الهدف بسبب نقص في الموارد". ويشكل وضع خطة وطنية واقعية للتعليم للجميع عنصراً أساسياً ودليلاً على هذا الالتزام الجدي، إلا أنه من الطبيعي أن يطالب المشاركون في مؤتمر داكار بأكثر من مجرد وثيقة. ذلك أن جميع بلدان العالم لها خبرة واسعة في مجال الخطط التي ظلت حبراً على ورق من دون أن تطبق والتي لم تكن، في بعض الحالات، معدة بقصد تطبيقها. ويفرض إطار عمل داكار تحديين: الأول يكمن في أنه ينبغي لعملية وضع الخطة الوطنية للتعليم للجميع أن تستجيب بطريقة مقنعة لمتطلبات إطار العمل. أما التحدي الثاني فيتمثل في أنه ينبغي أن تحظى هذه الخطة وعملية تطبيقها بدعم صريح جدا من جانب أعلى القادة السياسيين للبلد المعني. ذلك أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية الرفيعة المستوى لتنفيذ الخطة من شأنه أن يقوّض الثقة في جدية أو مصداقية الالتزام بالتعليم للجميع.

3 - المنتدى الوطني للتعليم للجميع

3.1 لئن كانت حركة التعليم للجميع تبدو عالمية حقا في نطاقها وأهميتها، فإن "إطار عمل داكار" يحدد بوضوح المواقع التي ينبغي أن يركز عليها العمل: "إن جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري". أضيف إلى ذلك، أن الحكومة هي التي يتعين عليها أن تتولى القيادة على هذا المستوى وأن تضطلع بالمسؤولية الكبرى في ما يتعلق بتنسيق الجهود من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع: "على الحكومات أن تحرص على تحقيق واستدامة أهداف التعليم للجميع وغاياته". إلا أن مسؤولية متابعة هدف التعليم للجميع لا تقع على عاتق الحكومة وحدها بل هي مهمة ينبغي أن يضطلع بها ويستفيد منها المجتمع بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدعم والمساعدة يأتي من مصادر دولية متنوعة.

3.2 ومن توصيات منتدى داكار الأساسية أنه ينبغي إنشاء شراكة واسعة على المستوى الوطني تجمع بين الحكومة والمجتمع المدني بالإضافة إلى الشركاء الآخرين، الوطنيين والدوليين، ضمن مسعى واحد هو تحقيق تعليم أساسي للجميع ذي نوعية جيدة وتأمين استدامته، وذلك في أقرب وقت ممكن، وفي أجل لا يتعدى عام 2015. ويذكر أن مثل هذه الشراكة متوافرة في بعض البلدان، في حين أنها فقدت زخمها أو أنها في طور النشوء في بلدان أخرى، مع العلم أن هذه الشراكة لم تبدأ بعد في عدد آخر من البلدان. ولكن بالنظر إلى ضخامة التحدي الذي سيطره التعليم للجميع خلال السنوات المقبلة، فإنه ينبغي تشجيع هذه الشراكات ودعمها وتنظيمها وتعزيزها؛ ذلك أن النتائج المثلى لن تتحقق من قبيل الصدفة. ولذلك يوصى بتكليف آلية معينة، أي منتدى وطني للتعليم للجميع، بإرساء مثل هذه الشراكة الوطنية.

3.3 ومن المحتمل أن تكون هناك في بعض البلدان هيئة مشابهة للمنتدى الوطني للتعليم للجميع ولكنها تحمل اسماً آخر أو تؤدي بعض الوظائف من دون سواها. فقد أخضت عملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000، على سبيل المثال، إلى إنشاء فريق للتنسيق يمكن تحويله إلى منتدى وطني للتعليم للجميع بعد إجراء بعض التعديلات عليه. كما يمكن أن يتوافر في بلد ما عدد من آليات التحوار والتفاعل والتعاون تضم مجموعات مختلفة أو متداخلة من المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، وتهدف إلى معالجة المسائل التربوية الوطنية، دون أن يكون في ذلك بالضرورة إشارة محددة إلى التعليم للجميع. أما الخيار المباشر الذي يواجه كل بلد فهو أن يقرر ما إذا كان يتعين استخدام بنية قائمة بالفعل أو إنشاء بنية جديدة.

س. ما هو المنتدى الوطني للتعليم للجميع على وجه التحديد؟
ج. المنتدى الوطني للتعليم للجميع هيئة للتشاور والتنسيق تجمع حول طاولة واحدة ممثلي كافة الجهات المعنية ذات المصلحة الحيوية في ميدان التعليم الأساسي. وهي في الوقت عينه وسيلة للشراكة والحوار وآلية للتنسيق تركز الاهتمام على تخطيط التقدم نحو الأهداف المحددة، وتحليله ورصده.

س. هل سيكون المنتدى الوطني للتعليم للجميع هيئة معنية بالسياسة العامة أم أنه مجرد ديوان آخر للكلام؟

ج. كل شيء يعتمد في نهاية المطاف على أعضاء هذا المنتدى، أي على مدى قدرتهم وعزمهم على وضع هذه الشراكة قيد التنفيذ، وعلى الجهود التي يبذلونها في سبيل حشد الاهتمام والالتزام والدعم في هذا المجال. وسوف يتطلب النجاح تأمين المشاركة المستدامة والواعية في كافة جوانب عملية التخطيط واهتماماً خاصاً بالمشكلات الناشئة، وبالفتنات المهملة، وبالثغرات الموجودة في توفير التعليم. وينبغي ألا ننسى الاهتمام، والدعم، والمساعدة، والإرشاد الذي توفره الجهات الإقليمية والحركة العالمية للتعليم للجميع التي تقودها اليونيسكو.

س. ما هي الأهداف الأساسية للمنتدى الوطني للتعليم للجميع؟
 ج. انطلاقاً من الهدف العالمي الشامل للإسراع في تحقيق التقدم نحو توفير تعليم أساسي جيد للجميع في أجل لا يتعدى عام 2015، فإن أهداف المنتدى الوطني للتعليم للجميع تتمثل في ما يلي:

- ◀ تأمين الوفاء بأهداف التعليم للجميع التي حددها مؤتمر داكار؛
- ◀ التأثير في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات الحكومية، لا سيما في قطاع التربية، ولكن أيضاً في القطاعات الأخرى، من أجل ضمان التأكيد الواجب على أهداف التعليم للجميع وأولوياته؛
- ◀ تعزيز وتطوير علاقات شراكة فعّالة بواسطة الحوار والتعاون والتنسيق؛
- ◀ تسخير قوى الشراكة لتأمين أكبر قدر ممكن من الفعالية والجدوى لمجمل عملية التخطيط الخاصة بالتعليم للجميع؛
- ◀ متابعة الأنشطة الوطنية في مجال التعليم للجميع ووضع تقارير منتظمة عنها وإعداد استراتيجيات لتحسين الأداء عندما يكون التقدم نحو التعليم للجميع بطيئاً، أو لمعالجة المشكلات الجديدة أو المتفاقمة في ما يخص إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي، أو تكافؤ فرص الانتفاع به، أو مستوى نوعيته؛
- ◀ تعزيز التزام متزايد ومستديم في أوساط كافة الشركاء والأطراف المعنية بالتعليم للجميع، وفي المجتمع بوجه عام؛

ومن المؤكد أن بعض البلدان ستضيف أهدافاً أخرى تتلاءم مع تلك المذكورة أعلاه.

- س. ما هي الوظائف أو المهام الرئيسية التي ينبغي أن يضطلع بها المنتدى الوطني للتعليم للجميع؟
- ج. من أجل تحقيق أهداف "إطار عمل داكار"، فإن الوظائف التي ينبغي أن يضطلع بها المنتدى الوطني للتعليم للجميع هي التالية:
- ◀ التأييد: ينبغي لكل منتدى أن يكون النصير الأول للتعليم للجميع وأن يعمل قدر المستطاع في كل زمان وكل مكان على توفير تعليم أساسي جيد، ولا سيما للأشخاص الذين لا يحصلون على قدر كاف من التعليم النظامي وغير النظامي الموفر حالياً أو المحرومين من هذا التعليم؛
 - ◀ حشد الموارد: ينبغي أن تشمل استراتيجية المنتدى الخاصة بحشد الموارد كافة أنواع الموارد (المالية والمادية والبشرية) وجميع مصادر الدعم (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المحلية، الجهات المانحة والوكالات الدولية)؛
 - ◀ المراقبة: ينبغي لكل منتدى أن يراقب عن كثب أوضاع التعليم للجميع وأن يتأكد من أن التحصيل الدراسي يندرج في صميم الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع وأن التعليم يوفر بصورة فعالة للجماعات المستبعدة وللشبان المهمشين؛ وينبغي إنشاء آليات ملائمة لوضع التقارير في هذا المجال حتى تتم الاستفادة من نتائج المراقبة في عمليات تقييم السياسة العامة وتنقيح الاستراتيجية؛
 - ◀ إنتاج المعلومات المتعلقة بالتعليم للجميع وتشاؤها: ينبغي القيام، تحت رعاية المنتدى، بإجراء ونشر الدراسات والتحليلات للأنشطة المتصلة بالتعليم للجميع؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيكون كل منتدى قناة لتشاطر المعلومات عن التعليم للجميع داخل البلد المعني، وكذلك لتبادل هذه المعلومات مع الهيئات الإقليمية والدولية.

وسوف تتطور هذه الوظائف تلقائياً مع تطور خبرة المنتديات ومع تكثيف عملية تبادل الممارسات الجيدة في ما بينها. وينطوي العديد من هذه الوظائف، إن لم يكن كلها، على أبعاد شتى للاتصال: الحوار، وتبادل الآراء، والإقناع، والترويج، والمراقبة، والإعلام، وما إلى ذلك.

وسيشكل الاتصال، في الواقع، قلب المنتدى النابض: ولذلك ينبغي إيلاء العناية لتنمية المهارات والقدرات في هذا المجال، وكذلك، في مجال العلاقات مع وسائل الإعلام.

- س. من هم، على المستوى الوطني، الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيون في ميدان التعليم للجميع؟
 ج. ينبغي أن يضم المنتدى الوطني للتعليم للجميع ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة ومن الجهات المعنية من "المجتمع المدني"، أي الرابطات والمؤسسات الاجتماعية التي ترعى مصالح المواطنين وتعتبر عن وجهات نظرهم. ومن المهم ألا تكون وزارة التربية الجهة الحكومية الوحيدة المشاركة في المنتدى: بل ينبغي أن تشارك فيه أيضا وزارة المالية وكذلك الوزارات المعنية بتدريب الشباب والكبار وبرامج محو الأمية والتعليم غير النظامي مثل وزارة الشباب، والوزارة المعنية بشؤون المرأة والأسرة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل (يذكر أن أسماء الوزارات والمهام الموكلة إليها تختلف من بلد إلى آخر). وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، النظر في إمكانية تمثيل السلطات التربوية المعنية على المستوى دون الوطني (مستوى الأقاليم والبلديات على سبيل المثال). كما ينبغي أن يتم اختيار ممثلي المجتمع المدني لعضوية المنتدى من بين المعنيين بالتربية مثل قادة المجتمع المحلي، وأولياء التلاميذ، والدارسين، وربطات المعلمين، ومؤسسات التعليم العالي كالجامعات، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات أرباب العمل، ومعاهد البحث، والمجموعات النسائية، والكنائس، والرابطات التي تمثل جماعات السكان الأصليين أو الأقليات، وما إليها. وينبغي بذل جهود جديده لتأمين تمثيل الفئات الاجتماعية التي يهملها النظام التربوي بشكل تقليدي، وذلك كإشارة واضحة إلى أن المنتدى يتسم بطابع شمولي حقيقي.

- س. من هم الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرون الذين ينبغي أن يشاركوا في المنتدى؟
 ج. من المرغوب فيه أن يضم المنتدى ممثلين عن القطاع الاقتصادي (العام والخاص على حد سواء) وعن المجتمع الدولي مثل وكالات الأمم المتحدة (اليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها) وعن الجهات المانحة المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنوك الإقليمية)، والجهات المانحة الثنائية (الأقسام المعنية بتقديم المساعدات الإنمائية في الحكومات الأجنبية) والمنظمات غير الحكومية الدولية.

- س. هل ينبغي ضم ممثلي المجتمع الدولي إلى عضوية المنتدى الوطني؟
 ج. هذه مسألة يبت فيها الأعضاء الوطنيون. وسوف تختلف الآراء والظروف من بلد لآخر. إلا أنه حتى ولو لم يتم ضم هؤلاء الممثلين واعتبارهم أعضاء كاملين في المنتدى الدولي، فإن من المستحسن أن يشاركوا فيه كمستشارين فنيين أو مراقبين أو وسطاء، وبمعنى آخر كشركاء مهتمين. ومن المهم أن تكون قيادة عملية التعليم للجميع دائما في يد السلطات الوطنية.

- س. هل يتعين استعمال اسم "المنتدى الوطني للتعليم للجميع"؟
 ج. إن إطلاق اسم "المنتدى الوطني للتعليم للجميع" على آلية الشراكة والتنسيق أمر مستحسن وينبغي تشجيعه، إلا أنه إذا كان هذا الاسم يثير مشاكل أكثر مما يدر نفعاً فما من داع للإصرار على استعماله. المهم أن يقوم جهاز معترف به، مهما كان اسمه، بمتابعة الأهداف والاضطلاع بالأعمال وبالمهام المرتبطة بدور المنتدى. وقد يكون هناك جهاز قائم بالفعل تختاره الدولة ويوافق على الاضطلاع بدور المنتدى، ولكن يمكن الإبقاء على اسمه الأصلي بهدف المحافظة على هويته واستمراريته. ومن جهة أخرى، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الجهاز، أو عندما لا يرغب أي جهاز متوافر في الاضطلاع بدور المنتدى أو عندما لا يكون أي من الأجهزة القائمة ملائمة تماما للاضطلاع بهذا الدور، فإنه ينبغي إنشاء جهاز جديد لهذا الغرض. وفي هذه الحالة، من الطبيعي

اعتماد اسم "المنتدى الوطني للتعليم للجميع". وينبغي عادةً أن يكون هناك جهاز واحد تعترف به الدولة لتأدية دور المنتدى الوطني للتعليم للجميع. وعندما يتم تعيين هذا الجهاز، يصبح على المنظمات الإقليمية والدولية أن تتعامل معه كهيئة اتصال وطنية للتعليم للجميع.

س. كيف ينبغي أن يكون حجم المنتدى الوطني؟
ج. إن حجم المنتدى مسألة يبت فيها أعضاؤه الأصليون، ولكن ينبغي بعد ذلك أن يعاد النظر فيها باستمرار. فإذا ضم المنتدى عدداً قليلاً من الأعضاء، فقد يتهم بأنه يفتقر إلى الطابع التمثيلي. وأما إذا ضم عدداً كبيراً من الأعضاء، فقد يؤدي هذا إلى عرقلة عمله. ولعل من الأفضل أن يضم المنتدى عشرين عضواً دائماً وفعالاً كحد أقصى. كما يمكن اعتماد نظام للمناوبة أو المبادلة يكفل للعضوية طابع المرونة والتمثيل الواسع في الوقت عينه. وثمة طرائق أخرى للمشاركة في المنتدى تشمل إنشاء أفرقة عمل تعنى بقضايا أو أهداف محددة (مثل الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم البنات، ومحو أمية النساء) ووضع ترتيبات للانتساب لتتيح للمجموعات، أو المؤسسات، أو الأفراد الانضمام إلى المنتدى بصفة أعضاء منتسبين، وذلك تعبيراً عن اهتمامهم بتحسين التعليم الأساسي في بلدهم وعن التزامهم بأهداف التعليم للجميع على المستويين الوطني والدولي.

س. كيف ينبغي تنظيم المنتدى الوطني للتعليم للجميع؟
ج. على الأعضاء أن يتفقوا على طريقة إدارة المنتدى وعلى بنيته في مرحلة مبكرة وأن يقوموا بمراجعتها بشكل دوري للتحقق من صلاحيتها. ومن بين الخيارات الممكنة في هذا الصدد أن يتولى ممثل عن وزارة التربية رئاسة المنتدى بينما يشغل منصب نائب الرئيس أحد ممثلي المجتمع المدني. وتكمن إحدى مزايا هذا الخيار في أنه يحدد بوضوح الشخص المرخص له بأن يؤدي دور الناطق الرسمي باسم المنتدى الوطني للتعليم للجميع ودور جهة الاتصال مع هيئات التعليم للجميع الإقليمية والدولية. ويمكن أيضاً الاضطلاع بهذه المهام على أساس التناوب بين أعضاء المنتدى أو اعتماد نظام الإدارة الجماعية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، يذكر أنه من الضروري أن تقوم أمانة صغيرة الحجم، يتم اختيار أعضائها من بين موظفي الحكومة والمجتمع المدني، بدعم أنشطة المنتدى الوطني للتعليم للجميع. وسوف يكون على الأمانة أن تقدم العون لأي أفرقة عمل ينشئها المنتدى وأن تساعد في التحضير للمؤتمرات وحلقات العمل، وذلك بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات المنتدى، والاهتمام بمراسلاته، وتوفير المعلومات الضرورية له.

س. هل ينبغي إنشاء منديبات للتعليم للجميع على المستوى دون الوطني؟
ج. إنه حقاً لخيار ينبغي النظر فيه، فهو يمكن أن يتيح لبعض البلدان، وبخاصة تلك الواسعة جغرافياً أو المنظمة على أساس فيدرالي، إمكانية نشر رؤية التعليم للجميع وممارساته في المجتمع. إلا أن المهمة الأولى بالنسبة لمعظم البلدان تكمن في الحرص على أن ينشئ المنتدى الوطني للتعليم للجميع روابط وثيقة مع السلطات الحكومية، ومع الشبكات والمؤسسات والجماعات الفاعلة في ميدان التعليم الأساسي على مستوى الإقليم والمحافظات والناحية وكذلك على مستوى البلدية أو المقاطعة. وينبغي أن يكون المنتدى عاملاً حافزاً لتحسين التعليم الأساسي من خلال الاضطلاع بدور الوسيط بين الأشخاص الذين لم تتم تلبية احتياجاتهم التعليمية وبين أولئك الذين يملكون المعارف والمهارات والموارد.

س. هل سيتلقى المنتدى الوطني للتعليم للجميع الدعم على المستوى الإقليمي؟
ج. يوجد بالفعل عدد من المنظمات والرابطات والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية التي تركز جهودها لتحسين التعليم في بلادها. وستستمر هذه المنظمات، التي يعنى العديد منها بالتعليم

الأساسي، في تقديم المشورة والعون. وقد برز المستوى الإقليمي بشكل واضح في العقد الذي تلا مؤتمر جومتيين من خلال مؤتمرات منتصف العقد وعملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000، التي أفضت إلى تحليلات بين البلدان واستراتيجيات من شأنها أن تكون مفيدة في الفترة القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري عما قريب إنشاء منتديات إقليمية للتعليم للجميع تدعم الجهود الوطنية للتعليم للجميع من خلال تنسيق الشبكات، وتعزيز الشراكات، والتعاون التقني، وتقديم المشورة والإرشاد بشأن تنظيم أنشطة التعليم للجميع، وتحديد الأهداف والمتابعة على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي، وتشاطر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجديدات الناجحة، والحوار المتعلق بسياسة التعليم للجميع، وأنشطة الترويج، وتعبئة الموارد.

- س. ما الذي ينبغي عمله في البلدان التي تعاني من الحرب والأزمات و من التفكك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟
- ج. إن إنشاء منتدى وطني للتعليم للجميع، من دون أن نأخذ في الحسبان وضع خطة للتعليم للجميع، سيكون أمراً بالغ الصعوبة في بعض البلدان حيث تكون بنية الدولة وسيادتها في حالة انهيار. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تكون الأمم المتحدة مؤقتاً هي الجهة المؤهلة أكثر من غيرها لتنظيم دمج القضايا الخاصة بالتعليم للجميع في عمليات تحقيق الاستقرار، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء. إلا أنه ينبغي القيام بجهود دووية لتأمين مشاركة ممثلي المجتمع الوطني والمحلي في أي آليات للتنسيق والمشورة يجري إنشاؤها؛ وبهذه الطريقة يمكن زرع البذور لترتيبات المشاركة في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن يتم استئناس أنشطة التعلم المنظمة حينما وحيثما أمكن ذلك، وأن يتم الحد من تدمير النظم التعليمية على المستويين المادي والتنظيمي.

3.4 يبدو من الضروري، بالاستناد إلى منتدى داكار وإلى الالتزامات الجدية التي قام بها المشاركون فيه، أن تتخذ تدابير فورية لإنشاء منتديات وطنية للتعليم للجميع و/أو تعزيزها. ويمكن للسلطات الحكومية المسؤولة على المستوى الوطني وحدها (عادة وزارة التربية) أن تقوم بتحديد تفاصيل هذه التدابير بالتشاور مع شركائها. إلا أن الأسئلة الواردة أدناه قد تفيد في توضيح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المرحلة اللاحقة:

- (1) هل توجد هناك حالياً جماعة أو هيئة مماثلة للمنتدى الوطني للتعليم للجميع؟
- (2) هل تشارك هذه الهيئة في عمليات صياغة السياسة العامة وتطبيقها؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فيكيف تتم هذه المشاركة؟
- (3) هل هذه الهيئة مستعدة وقادرة على تأدية دور المنتدى الوطني للتعليم للجميع؟
- (4) إذا لم يكن هناك مثل هذه الهيئة، فمن هم الأشخاص الذين ينبغي أن توجه إليهم الدعوة للمشاركة في تصميم المنتدى الوطني للتعليم للجميع وإنشائه؟
- (5) من هم الأشخاص الذين ينبغي إطلاعهم على هذه العملية واستشارتهم بشأنها؟
- (6) ما هي معايير اختيار الأعضاء كاملي الحقوق في المنتدى؟
- (7) ما هو الحجم الذي ينبغي إقراره لعضوية المنتدى؟
- (8) كيف يمكن تسوية التعارض في الآراء بشأن العضوية؟
- (9) كيف يمكن تسوية التعارض في الآراء بشأن أهداف المنتدى ووظائفه ومهامه؟
- (10) ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لضمان الشفافية وقابلية المساءلة وطابع الديمقراطية في المنتدى؟
- (11) متى ينبغي عقد الاجتماع الأول للمنتدى؟
- (12) ما هي الموضوعات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في جدول أعمال هذا الاجتماع الأول؟

- (13) ما هي أنواع المساعدة التي يحتاجها المنتدى من المجتمع الدولي للاضطلاع بمهامه الأولى على نحو فعال؟
- (14) ما هي المعلومات التي يحتاج إليها المنتدى للبدء في وضع خطة وطنية للتعليم للجميع؟

ينبغي أن تتوفر الأمور التالية في كل خطة وطنية للتعليم للجميع:

- (1) أن تتولى القيادة الحكومية إعدادها بالتشاور المباشر والمنتظم مع المجتمع المدني الوطني؛
- (2) أن تجتذب دعماً منسقاً من جميع الشركاء في ميدان التنمية؛
- (3) أن تحدد إصلاحات موجهة نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع؛
- (4) أن تضع إطاراً مالياً قابلاً للاستدامة؛
- (5) أن تكون مصممة لفترة محددة وموجهة نحو أنشطة معينة؛
- (6) أن تتضمن مؤشرات للأداء لمنتصف المدة؛
- (7) أن تحقق التآزر بين جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية، وذلك من خلال اندماجها في إطار عملية تخطيط التنمية الوطنية.

المصدر: إطار عمل داكار، الفقرة 16.

4 - إعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع

- 4.1 ينبغي أن تكون المعلومات والاستراتيجيات والخطط المتوافرة في كل بلد هي المنطلق لإعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع التي ينبغي أن تكون جاهزة بحلول عام 2002 كأجل أقصى - وقبل هذا الموعد إن أمكن ذلك. ومن بين المصادر المفيدة لوضع هذه الخطة ما يلي:

- ◁ المعلومات التي تم جمعها في شكل بيانات وطنية وإقليمية وموضوعية من خلال عملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000. وتتضمن تقارير التقييم، بالإضافة إلى البيانات الأساسية، تحليلات حديثة لمواطني القوة والضعف في الأداء على المستوى الوطني في مجال التعليم الأساسي خلال العقد المنصرم، وتوصيات بشأن الأنشطة المستقبلية، ومشروعاً أولياً للاستراتيجيات الملأمة التي ينبغي وضعها. ويعتبر إدراج الخطط الوطنية للتعليم للجميع ومستويات الأداء ضمن منظور إقليمي أمراً مفيداً بشكل خاص، لا سيما بالنظر إلى الإمكانيات التي تتيحها تجارب البلدان المجاورة.
- ◁ الاستقصاءات والدراسات الوطنية و/أو الإقليمية في مجالات التربية والديموغرافيا والعمالة، وغيرها، والتي تم من خلالها جمع المعلومات الوقائية المتعلقة بالتربية.
- ◁ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الحالية الخاصة بقطاع التربية وبالقطاعات الأخرى. وتعتبر هذه القطاعات الأخرى هامة ليس لأنها تؤثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على ما يمكن تحقيقه في قطاع التربية فحسب، بل لأن هناك برامج وأنشطة خاصة بالتعليم الأساسي تنفذ ضمن هذه القطاعات أيضاً.

وفي البلدان التي تكون المعلومات المتوافرة فيها غير موثوقة، أو قديمة أو ناقصة، أو حيث تكون هناك مجموعات من البيانات والاستراتيجيات المتنافسة أو المتعارضة في القطاع الواحد، فإن إعداد خطة وطنية للتعليم للجميع يوفر فرصة ممتازة لجمع الجهات المعنية معاً بهدف تحسين الأوضاع.

4.2 وينبغي ألا يغيب عن الأذهان، لدى إجراء هذا الحصر الشامل للعناصر الموجودة، أن وضع خطط وطنية للتعليم للجميع لا يعني التخلي نهائياً عما هو موجود بالفعل ولا وضع خطة مستقلة "مكتفية بذاتها" أو موازية في مجال التعليم الأساسي. فهذا الأمر غير واقعي وغير مستحب. إن الدلالة الرئيسية لمؤتمر داكار تتمثل في أنه يشير إلى ضرورة الالتزام الجماعي بالعمل بمزيد من القوة والفعالية من أجل تحقيق بعض أهداف التعليم الأساسي وغاياته ضمن فترة زمنية معينة. ومن المؤكد أنه سيتحقق هذا الدعم للتعليم الأساسي، وسترتب عليه حتماً آثار بالنسبة لما هو متوافر حالياً وما هو مزعم أو مخطط له. ومن الواضح أنه إذا ما جرى العمل بنشاط متجدد وخصصت موارد إضافية للإسراع في تحقيق التقدم في ميدان التعليم الأساسي، وإذا ما أقيمت شراكات جديدة أو تم تعزيز الشراكات القائمة على المستوى القطري، وإذا ما تم توثيق التكامل مع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإذا ما طبقت طرق أفضل لتحسين التحصيل الدراسي ومراقبته، فسوف تكون لكل ذلك آثار بعيدة المدى. وهذا هو بالتحديد ما يشير إليه بكل صراحة إطار عمل داكار الذي يعرف التعليم على أنه "العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار داخل البلدان وفي ما بينها".

4.3 سوف تشمل الآثار المذكورة أعلاه حدوث بعض التغييرات المباشرة. فينبغي استيعاب عملية الدفع لصالح التعليم الأساسي، في خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، ضمن الخطط والاستراتيجيات القائمة، إلا أن عملية الاستيعاب هذه سوف تتطلب في وقت قريب نسبياً إجراء تعديلات وتسيويات قد تكون بعيدة المدى. ولذلك فإن من الضروري إعادة النظر في الخطط والتدابير الاستراتيجية القائمة والتحقق من مواءمتها لسيناريو مرحلة ما بعد داكار. وينبغي، بالمقابل، تكييف الاقتراحات الخاصة بإصلاح التعليم الأساسي وتوسيعه مع الأطر المنظمة والعمليات الجارية والممتدة على فترة عشر سنوات. ونظراً للتعقيدات والحساسيات التي تنطوي عليها التغييرات والتعديلات والمفاوضات اللازمة، فإن المهلة المحددة لإعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع، وهي "عام 2002 كأجل أقصى"، تعتبر عامل اعتدال في هذا الصدد.

4.4 ومن ثم فإن وضع خطة وطنية للتعليم للجميع، تستند إلى المصادر الموجودة في مجال المعلومات والاستراتيجيات وتستفيد منها، سوف يتطلب اتخاذ تدابير حاسمة في الفترة القريبة القادمة بالإضافة إلى الالتزام الراسخ بالقيام بعملية تغيير متعددة الأوجه. ولئن كان كل بلد هو المسؤول عن إعداد الخطة التي تتلاءم مع ظروفه الخاصة وإدراجها ضمن أطر محددة من حيث الاستراتيجية والتخطيط والسياسة العامة، فإن من الممكن تحديد عدة مجالات عامة للتحسين في ما يتعلق بهذه المهمة، وهي:

- (أ) الدعم الواضح الذي يجب أن تحظى به الخطة من جانب القادة السياسيين والبلد بوجه عام؛
- (ب) الطريقة التي ينبغي أن تكفل بها الخطة تجسيدا "من حيث المضمون والشكل" لأهداف واستراتيجيات داكار وللتعهدات المقطوعة في سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات؛
- (ج) الأولوية التي ينبغي أن تُعطى في الميزانية للتعليم الأساسي إلى أن يتحقق التعليم للجميع على أساس مستديم؛
- (د) طريقة دمج الخطة ضمن إطار أوسع للحد من الفقر والتنمية؛
- (هـ) صياغة استراتيجيات واضحة ضمن الخطة بهدف معالجة المشاكل الخاصة للأشخاص المحرومين من فرص التعليم؛
- (و) الطابع التشاركي لعملية إعداد الخطة؛
- (ز) الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الوكالات الدولية والمجتمع الدولي بوجه عام.

4.5 وسيجري الآن النظر في كل من مجالات التحسين هذه بهدف توضيح ما ينبغي القيام به على المستوى القطري من أجل إعداد خطة وطنية للتعليم للجميع تكون معقولة، ومن ثم تستحق الدعم المنسق والمعزز من جانب الوكالات والمؤسسات الدولية.

(أ) الدعم السياسي والاجتماعي

على الرغم مما تتسم به التربية من أهمية جوهرية ملموسة، فلا شيء يضمن أنها ستحظى بدعم سياسي رفيع المستوى أو بدعم مجتمعي واسع النطاق على نحو يرجح الكفة لصالح تحقيق التعليم للجميع. وإطار عمل داكار صريح جدا في ما يخص هذه المسألة، فهو ينص على "أن تنفيذ الخطط الوطنية بفعالية ونجاح يحتاج في كل من البلدان المعنية إلى إرادة سياسية قوية وقيادة وطنية أقوى". وينبغي للمسؤولين عن تنسيق الجهود الوطنية في مجال التعليم للجميع أن يأخذوا هذه الاهتمامات على محمل الجد؛ فمن الضروري تأمين أكثر من مجرد الدعم من جانب الوزراء وقادة المجتمع المدني. فما هو نوع الدعم الذي ينبغي التماسه من القيادة السياسية الوطنية؟

وسوف يكون من الضروري أيضا الحصول على الدعم من كافة قطاعات المجتمع؛ وينبغي، من أجل تحقيق هذه الغاية، اتخاذ كافة التدابير الممكنة لجعل التعليم للجميع موضوعا رئيسيا للنقاش والتفكير. وسوف يقتضي ذلك حفز الاهتمام بهذه القضية من جانب الآباء والمجتمعات المحلية وأرباب العمل ومهنيي التعليم والدارسين أنفسهم. وسيطلب أيضا تعبئة جهود كل أولئك الذين يضطلعون بدور في تكوين الرأي العام والتأثير عليه وإشاعته، مثل وسائل الإعلام، والمتقنين، والشخصيات العامة البارزة من كافة قطاعات النشاط البشري.

الأهداف الستة للتعليم للجميع

إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (1) توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً؛
- (2) العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية؛
- (3) ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛
- (4) تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛
- (5) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛
- (6) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

المصدر: إطار عمل داكار، الفقرة 7

(ب) المضمون والشكل

إن التعهدات التي قطعتها الحكومات بحرية في خلال المؤتمرات الدولية وفي عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لا تؤثر بشكل مباشر أو تلقائي على حياة الناس العاديين. فلكي يكون لهذه التعهدات مثل هذا الأثر، لا بد من التعبير عنها في استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية محددة وأن تترجم بعدئذ إلى أعمال ملموسة ومترابطة. وإطار عمل داكار واضح كل الوضوح في ما يخص هذه النقطة: ففي حين ينبغي لكل خطة وطنية للتعليم للجميع أن تحدد "إصلاحات موجهة لتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع"، فإنه ينبغي لها أيضا أن تعطي "مضمونا وشكلاً للأهداف والاستراتيجيات" الواردة في إطار عمل داكار، وفي "التعهدات المقطوعة أثناء المؤتمرات الدولية التي توالى خلال التسعينات". فكيف يمكن إذا توفير "مضمون وشكل" لهذه التعهدات؟

عمليا، يتوافر في معظم البلدان عدد من العناصر الضرورية لهذه الغاية، مثل البرامج الخاصة ببناء المدارس، وإنتاج الكتب المدرسية وتوزيعها، والبرامج الخاصة بمحو أمية الكبار في المناطق الريفية، وتدريب الشباب على المهارات المهنية بالإضافة إلى الأنشطة الميدانية الأخرى. ولا تعزى هذه الأنشطة في أغلبيتها إلى الأهداف المعلنة في قاعات المؤتمرات البعيدة، بل فرضتها الصعوبات الناشئة في المجتمع وفي نظامه التربوي والتي لم يتم حلها. وإن هذه المشكلات والضعف والاحتياجات، التي تكتسب شكلاً معيناً تبعاً لطابع البلد المعني، ينبغي أن تشكل جوهر الخطة الوطنية للتعليم للجميع. وسوف تكمن حيوية الخطة ومواءمتها في مدى قدرتها على معالجة المشكلات والقضايا الحقيقية بصورة منتظمة، لا في كونها تذكر بشكل رسمي أهداف التعليم للجميع الأساسية.

إلا أن ذلك لا يعني أن إدراج أهداف التعليم للجميع الستة في الخطة الوطنية للتعليم للجميع أمر غير هام. فهذه الأهداف سيكون لها دور مفيد في تنظيم الأنشطة تنظيماً جيداً، كما أنها تشكل معالم هامة لتقدير التقدم المحرز في الإنجاز والأداء. ولذلك ينبغي أن تشير خطة العمل إلى كيفية إسهام بعض التدابير الخاصة، مثل إطالة اليوم المدرسي، وإعادة كتابة سلسلة من كتب التاريخ المدرسية، وبناء مرافق منفصلة للفتيات، في تيسير بلوغ هدف معين من أهداف التعليم للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق هدف معين بطريقة أكثر شمولية أو على نحو أسرع، ينبغي أن تحدد الخطة الزيادات اللازمة في الموارد وفي مستويات النشاط على مدى فترة معينة من الزمن للحصول على النتيجة المنشودة. ومن هذا فإن المشاورات الواسعة النطاق، والمشورة الفنية، واعتماد نهج متكامل، تعتبر أموراً بالغة الأهمية لتحديد ما إذا كانت زيادة معينة في الموارد (مثل تمويل عدد أكبر من الوظائف المتعلقة بإعداد معلمي التعليم الابتدائي) كافية أو مناسبة (قد تكون حوافز التوظيف والأجور متدنية جداً؛ وقد يتوفى عدد كبير من الخريجين بسبب مرض الإيدز أو قد يتركوا مهنة التدريس بعد سنة أو سنتين من تثبتهم؛ وقد تكون الأولوية الحقيقية مركزة على إعداد معلمي المرحلة الأولى من التعليم الثانوي). ومن هنا فإنه ينبغي أن يتم اختيار الأنشطة ذات الأولوية بكل عناية وأن تجري متابعتها من خلال مؤشرات للأداء والإنجاز تكون قابلة للقياس؛ وإذا تبين أن الأنشطة المنفذة غير ملائمة، فسوف يكون من الممكن إدخال التعديلات اللازمة في الوقت المناسب. بيد أنه سيكون من الأمور الأساسية، لدى صياغة الخطة الوطنية للتعليم للجميع وتطبيقها ومراقبتها، ألا تغيب عن الأذهان المشكلات الحقيقية التي ينبغي لهذه الخطة أن تحلها والاحتياجات التي ينبغي أن تستجيب لها. وإن المقياس الفعلي لملاءمة أي خطة لا يتمثل في أناقة تصميمها بل في ما إذا كانت تطبق بشكل فعال بحيث تؤدي إلى تحسينات حقيقية.

- س. هل تتسم الأهداف الستة للتعليم للجميع بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لكافة البلدان؟
- ج. مبدئياً، الجواب هو "نعم". ذلك أن تحقيق كل هدف من هذه الأهداف يعتبر حيوياً بالنسبة لكافة البلدان من جهة، وضرورياً لتحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالتعليم للجميع ككل، من جهة أخرى. ولكن من الناحية العملية فإن النظم التعليمية تطورت بصورة مختلفة من بلد إلى آخر؛ ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان متقدمة كثيراً على غيرها من بعض النواحي، مثل معدلات محو الأمية لدى النساء

أو نوعية التحصيل الدراسي في الرياضيات في الصف الرابع من المدرسة الابتدائية. ونظراً لندرة الموارد، فإن على كل بلد أن يقرر ما هي أولوياته وما هي الاستراتيجيات والأنشطة المتصلة بها التي ستحقق أكبر قدر من المنفعة. إلا أنه ينبغي تخصيص مكان في هذه الأولويات لأهداف التعليم للجميع الستة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للخطة الوطنية للتعليم للجميع أن تحدد بوضوح متى وكيف سيتم إيلاء أهمية أكبر لهدف يحتل حالياً مرتبة منخفضة على سلم الأولويات.

(ج) تحديد أولويات الميزانية

إن عملية تقييم التعليم للجميع لعام 2000 قد أبرزت بشكل واضح أوجه النقص الهائل والمزمن في التمويل في بعض البلدان. ومن ثم فإن إطار عمل داكار يدعو إلى وضع خطط وطنية للتعليم للجميع تكفل "وضع أولويات للميزانية يظهر فيها الالتزام بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع في أقرب أجل ممكن، بما لا يتجاوز عام 2015"، وذلك كتدبير عملي يرمي إلى التغلب على مشكلات "النقص المزمن في تمويل التعليم الأساسي" وكإشارة إلى جدية مقاصد الحكومة على مدى فترة كافية من الزمن. وينبغي أن تكون عملية تحديد الأولوية هذه لصالح التعليم الأساسي مرتبطة بالشرط القاضي بأن تضع كل خطة إطاراً مالياً مستداماً، بحيث تكون الحكومة ملزمة بالوفاء بتعهداتها المالية إزاء التعليم الأساسي من خلال حماية هذا الجزء من الإنفاق من التخفيض المؤقت في التمويل أو من تخفيض نسبة الزيادة في المصروفات اللازمة لتحقيق غايات التعليم للجميع في المستقبل.

إلا أنه نظراً إلى أن الموارد الوطنية لن تكون كافية لتلبية كافة الاحتياجات، بما فيها تلك التي أعطيت الأولوية، فإنه ينبغي للخطة أن تحدد الثغرات تحديداً واضحاً بالإضافة إلى كيفية سدها، أي تحديد الاستراتيجية أو الأنشطة التي يمكن اعتمادها لهذه الغاية. كما ينبغي القيام ببحث حثيث عن مصادر جديدة وبديلة للتمويل.

(د) خطة متكاملة

إذا كان لا بد من إعطاء الأولوية على المستوى المالي للتعليم الأساسي على مدى فترة هامة من الزمن، فإن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب مجالات العمل الحكومية الأخرى المتصلة اتصالاً وثيقاً بتعزيز التعليم للجميع، مثل الأنواع الأخرى من برامج التخفيف من وطأة الفقر أو التدابير الصحية. ومن هنا كان التشديد في إطار عمل داكار على إدراج الخطة الوطنية للتعليم للجميع ضمن الخطة التربوية الوطنية ككل، المدرجة بدورها في إطار استراتيجيات البلد الإنمائية وبرامجه الخاصة بالحد من الفقر. وإن دمج خطة التعليم للجميع ضمن العملية الجارية لإصلاح النظام التعليمي الوطني يمكن أن يعطي دفعا إضافيا لتسريع وتيرة التغيير والتحسين. ويمكن، بهذه الطريقة، تعزيز "تضافر جهود التنمية البشرية كافة" ضمن البلد المعني.

وثمة على المستوى الوطني عدد من الأطر التي ينبغي أن تدرج فيها الخطة الوطنية للتعليم للجميع مثل: الخطة الوطنية لقطاع التربية، التي ينبغي تعديل تقديراتها المستقبلية بالنسبة للتعليم الثانوي والعالى تبعاً لمدى التوسع في التعليم للجميع؛ واستراتيجية التنمية الشاملة؛ والبرامج الخاصة بالحد من الفقر. فمن الضروري في هذا السياق أن تقوم الحكومات بالتأكد من أن الأهداف والغايات والأنشطة المعلنة في الخطط الوطنية للتعليم للجميع تتجلى بشكل متناسق في جميع الأعمال التي تضطلع بها هذه الحكومات وفي تكاملها مع الأطر والاستراتيجيات الخاصة بالأمم المتحدة. ومن المهم على وجه الخصوص أن يكون هناك تناسق بين أحكام الخطة الوطنية للتعليم للجميع والأحكام الواردة في الأقسام المتعلقة بالتربية من الخطط والأدوات الاستراتيجية الأخرى مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وإطار التنمية الشاملة، واستراتيجية المساعدات القطرية، وما إلى ذلك. وبما أن الخطة الوطنية للتعليم للجميع ليست مصممة بحيث تنفذ بصورة مستقلة عن الخطط الأخرى، بل ينبغي أن تنصب ضمن هذه الخطط. وأن تحدد بالتالي صياغتها وإعادة النظر فيها وتطبيقها، فإن من الضروري أن يكون

التعليم للجميع مفهوماً بشكل جيد وأن يكون، إن أمكن ذلك، "ملكاً" لآليات أخرى للتصميم والتخطيط الاستراتيجيين؛ فينبغي على سبيل المثال إدراج التعليم للجميع ضمن جدول الأعمال الخاص بالحد من الفقر، وذلك لمصلحتهما معاً. ومن ثم ينبغي أن ترحب اجتماعات المنتدى الوطني للتعليم للجميع بمشاركة الشخصيات الرئيسية المعنية بهذه الأطر الأخرى للاستراتيجيات والتخطيط. وفي المقابل ينبغي أن يشارك أعضاء المنتدى في هذه الأطر وأن يحرصوا على تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتعليم الأساسي. وينبغي للمنتدى والمجموعات التربوية الأخرى داخل الحكومة وخارجها أن تشجع اتباع نهج متكامل في تنمية التعليم، وذلك من خلال الحوار المنتظم وتشاطر المعلومات وتصميم الحلول المشتركة وتنسيق الأعمال. ومن بين الأسئلة الهامة التي سيكون من المؤكد تقريباً أن تُطرح خلال عمليات التفاعل هذه، يذكر ما يلي:

- ◀ ما هي موارد التعليم للجميع التي توفرها مختلف المصادر (الوطنية، والمتعددة الأطراف، والثنائية، و/أو الخاصة)؟
- ◀ ما هي الثغرات الموجودة أو التي يُتوقع حدوثها في ما يخص الموارد؟
- ◀ ما هي أهم المجالات التي تم فيها تحديد احتياجات للموارد؟
- ◀ ما هي الأطر الزمنية المحددة للاستجابة لهذه الاحتياجات؟
- ◀ ما هي تدابير بناء القدرات الضرورية لتحقيق التقدم في مجال التعليم للجميع؟
- ◀ ما هي أشكال المساعدة التقنية الدولية الضرورية وما هي الفترة الزمنية التي يلزم تقديم هذه المساعدة خلالها؟
- ◀ ما هي الآليات التي يمكن اعتمادها لتفادي الازدواجية في المساعدات؟

(هـ) استراتيجيات للمستبعدين

يفترض أن تقوم كل خطة من الخطط الوطنية للتعليم للجميع بصياغة استراتيجيات واضحة بشأن أفضل الطرائق الممكنة لمعالجة المشكلات الخاصة للمحرومين من فرص التعلم. ولئن كان ينبغي التشديد بشكل خاص على تعليم الفتيات وعلى المساواة بين الجنسين، فإن من الضروري أيضاً إيلاء العناية لكافة الفئات المستبعدة والمهمشة، لا سيما:

- ◀ الأقليات الإثنية؛
- ◀ الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة أو الذين يعانون من الآثار السلبية للأزمات والنزاعات (مثل أطفال الشوارع، والأطفال العاملين، والأطفال المجندين، والأطفال الذين يتمهم مرض الإيدز)؛
- ◀ الأقليات اللغوية؛
- ◀ الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة (مثل الأطفال المعوقين)؛
- ◀ الأطفال والشباب اللاجئون؛
- ◀ الأطفال من أبناء المهجرين داخل بلادهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم بالفعل، أو أنه سيتم، إعداد عدة برامج تعليمية تشمل عدداً من مجالات الاهتمام الرئيسية هذه. ومن المرجح أن تقدم المصادر الدولية دعماً إضافياً يتيح لهذه البرامج التعليمية أن توفر الخدمات التعليمية لأشد الناس احتياجاً إليها.

ومما لا شك فيه أن اهتمام المجتمع الدولي الواضح بتعليم الفتيات، كما يتجلى من خلال "مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات" التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة في داكار، سيساعد على تركيز الاهتمام على هذه المسألة على المستوى الوطني. ومن المهم أيضاً أن يتم تحديد المصادر الكبيرة الأخرى للحرمان والتفاوت في مجال التعليم وأن يكون هناك حرص ليس فقط على اتخاذ التدابير الملزمة بل على إدراجها أيضاً ضمن استراتيجيات للعمل محددة تحديداً جيداً. ومن ذلك، على سبيل المثال، أنه في حين تكون

المساعدات الخارجية موجهة نحو المشكلات المتعلقة بالجوع أو سوء التغذية، فإنه ينبغي تصميم برامج للتغذية المدرسية وتغذية الأطفال الصغار والأسر؛ وذلك في إطار التدخلات الأخرى، وبخاصة تلك التي تستهدف الفئات الأكثر تأثراً. وفي السنوات المقبلة، سوف يشكّل وباء الإيدز في العديد من البلدان فاجعة حقيقية. وسيكون أول ضحاياه هم أولئك الضعفاء أصلاً بسبب الفقر والجهل والممارسات الثقافية التقليدية. وسيكون من بين ضحايا هذا الوباء أيضاً أنظمة تعليمية بأكملها وكذلك إمكانيات تحقيق أهداف التعليم للجميع في السنوات المقبلة. ولذلك فإن الأمر يقتضي تحديد تدابير وقائية واختيارها وتطبيقها على وجه السرعة في بعض البلدان حيث يمكن التنبؤ على نحو دقيق بالآثار المدمرة لوباء الإيدز. إلا أن المسألة الأهم تتمثل في تزايد الوعي بأن إصابة الأنظمة التعليمية بالضعف أو الانهيار ستؤدي إلى تعميق وتوسيع العوائق التعليمية بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة والمستعبدة. ومن الضروري أن تعالج الخطط الوطنية للتعليم للجميع هذه المسائل بطريقة واقعية وأن تستنبط الوكالات الدولية والجهات المانحة أشكالاً ملائمة للمساعدة، بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية.

(و) التخطيط كعملية تشاركية

مهما تكن الخبرات الفنية والمهارات اللازمة لوضع خطة تربوية وطنية وتطبيقها، فإن رسالة داكار واضحة: إن هذه الخطة ستكون أكثر فعالية إذا ما ارتكزت على شراكات واسعة النطاق، وعلى مشاركة الأطراف المعنية، وعلى عمليات تنسم بالشفافية والديمقراطية، وعلى آليات تكفل قدرأ أكبر من المساءلة. وقد تعهد المشاركون في المنتدى العالمي للتربية في داكار بدعم الاستراتيجيتين التاليتين:

- ◁ تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة الاستراتيجيات الخاصة بتطوير التعليم وفي تطبيقها ومتابعتها؛
- ◁ وضع نظم لتسيير التعليم وإدارته من شأنها أن تلبى الاحتياجات وتكفل مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.

ومن المؤكد أن هذه النهج لم تبتكر في داكار، بل هي نتيجة للخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة على مر السنين. كذلك، فإن إنشاء منتدى وطني للتعليم للجميع كوسيلة للتشاور المنتظم مع مؤسسات المجتمع المدني الوطنية ولتمثيلها ليس أمراً جديداً كلياً. فأهمية إطار عمل داكار، وكذلك أهمية مجمل عملية ما بعد مؤتمر جومتين، تكمن في الاعتراف الواسع النطاق بأن هذه الاعتبارات ليست عرضية أو ثانوية بل إنها تندرج في صميم الإخفاق في تحقيق أهداف التعليم للجميع. وهذا الاعتراف يحفز ضغطاً متزايداً لصالح اتخاذ تدابير عملية تفضي، في الوقت المناسب، إلى تحقيق تحسينات ملموسة. وإن إنشاء منتدى وطني للتعليم للجميع وتسييره بطريقة فعالة، وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه، سيمثل إشارة واضحة إلى حدوث تحسين على المستوى الوطني.

(ز) دور المجتمع الدولي

إن البيانات الصادرة قبل منتدى داكار وأثناءه وبعده، تثبت أن الالتزام الدولي بدعم التعليم الأساسي ما زال قويا بشكل عام. وقد وعدت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتوفير تمويل دولي إضافي من خلال المنح والقروض والدعم المادي. ومن جهة أخرى، أعرب المجتمع الدولي عن خيبة أمله إزاء البطء في حدوث التحسن وإزاء الاستخدام غير الفعال للموارد في العديد من البلدان. ومن المتوقع أن ينعكس هذا المزيج من الالتزام والتحفيز في الموقف الذي سيتخذه المجتمع الدولي إزاء المهمة المباشرة للبلدان المعنية، ألا وهي إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وفي الوقت ذاته، فإن الحكومات المعنية يساورها القلق بشأن مصادقية تدفق المعونة واستدامتها، والحاجة إلى تنسيق أكثر فعالية بين الجهات المانحة، والشكل الذي ستأخذه مصادر التمويل الجديدة، وما إذا كانت هذه الجهات المانحة ستعمل حقاً بالتعاون

مع البلد المعني أم أنها ستسعى إلى تعزيز جداول أعمالها الخاصة. ومن المرجح أن تطلب الحكومات مؤشرات واضحة تؤكد أنه سيجري بالفعل تقديم المزيد من الموارد وأن هذه العملية لن تتعطل بسبب اشتراطات غير معقولة.

وفي ما يتعلق بإعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع، فقد يأتي التعبير عن الدعم الدولي وأنواع المساعدة الدولية بأشكال مختلفة تتراوح بين ما هو ملموس وعملي وما هو رمزي وحافز. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- (أ) رسائل واضحة توجه من المقار والعواصم إلى ممثليها في البلد المعني - ثم يجري تبليغها إلى الحكومة وشركائها الوطنيين - وتشير إلى وجود دعم على أعلى مستوى للأهداف والأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع؛
- (ب) التعاون مع الحكومة والمنتدى الوطني الناشئ للتعليم للجميع، بهدف المساعدة على إقامة شراكات على المستوى الوطني؛
- (ج) دعم وتسهيل إدراج برنامج عمل التعليم للجميع ضمن أطر أوسع نطاقاً للاستراتيجية والتخطيط؛
- (د) جهود متجددة لتأمين التنسيق الحقيقي والتماسك والتناسق في التجاوب الدولي مع أهداف داكار، وبخاصة في أوساط الجهات المانحة؛
- (هـ) سلسلة من التدابير العملية، مثل:

- ◁ تعيين شخص/ موظف للاتصال يكون مسؤولاً عن العلاقات مع المنتدى الوطني للتعليم للجميع ومع عملية التخطيط على المستوى الوطني؛
- ◁ تأمين الدعم المالي لإنشاء المنتدى وتسييره، بما في ذلك عقد الاجتماعات، وإدارة أفرقة العمل، وأعمال الأمانة؛
- ◁ تقديم مشورة الخبراء و/أو توفير التدريب على إعداد السياسات العامة وعلى تطبيق نهج التخطيط ومنهجيته؛
- ◁ تأمين الدعم المالي لمشاركة الممثلين الوطنيين في حلقات العمل (مثل حلقات العمل المتعلقة بالتخطيط) على المستوى الإقليمي؛
- ◁ تقديم مشورة الخبراء و/أو الدعم المالي لإجراء دراسات خاصة، وإعداد تقارير، وتحليلات، وما إلى ذلك؛
- ◁ تأمين الدعم التقني والمالي لنشر نتائج منتدى داكار ونتائج الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعليم للجميع.

5 - ملاحظات ختامية

لئن كان الهدف الأساسي لحركة التعليم للجميع هو التوصل إلى مجتمع للتعلم يتمكن الجميع من المشاركة فيه، فإن من الواضح أن معظم بلدان العالم تواجه اليوم واقعا مختلفا تماما. بيد أن السنوات المقبلة ستتيح لعدد كبير من البلدان فرصا لإدخال تحسينات جوهرية على التعليم الأساسي تؤثر على حياة الملايين من الناس. ويمكن أن يعزى بعض هذه التحسينات إلى الدعم الدولي، ولكنها ستكون في معظمها نتيجة لجهود البلدان المعنية ذاتها. ومن المتوقع أن تؤدي العوامل التالية دورا هاما في هذه العملية:

- ◁ التوصل إلى رؤية مشتركة أو توافق في الآراء ضمن البلد المعني بشأن جدول أعمال التعليم للجميع؛
- ◁ إقامة شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات الدولية؛
- ◁ امتلاك البلد المعني لمشروع التعليم للجميع وإدارته؛
- ◁ "تكيف" عمليات التعليم للجميع بحيث تتوافق مع الظروف والمشكلات الخاصة بكل بلد؛
- ◁ تخصيص مزيد من الموارد لعملية تحقيق أهداف التعليم للجميع؛
- ◁ تنظيم الجهود لتوفير الخدمات التعليمية لأشد الفئات السكانية احتياجاً إليها.

وضعت اليونسكو "المبادئ التوجيهية القطرية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية في مجال التعليم للجميع" لإعطاء فكرة عن الطريقة التي يمكن اعتمادها على المستوى القطري لتنظيم عملية المتابعة "للمنتدى العالمي للتربية" (داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠).

وهذه المبادئ التوجيهية تركز على أهمية إقامة منتديات وطنية للتعليم للجميع لتنسيق مهمة تخطيط ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها في ميدان التعليم للجميع. وإذ تتمشى هذه المبادئ التوجيهية مع "إطار عمل داكار" فإنها ترمي إلى تشجيع الشراكة والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية؛ ويوصى على وجه الخصوص بأن تنطوي هذه المنتديات على أوسع تمثيل ممكن لكافة الأطراف ذات المصلحة الحيوية في التعليم الأساسي. ويوصى أيضا بأن تدرج الخطط الوطنية للتعليم للجميع ضمن الأطر القائمة للاستراتيجيات والسياسات العامة والأنشطة على الصعيد القطري.

وبالنظر إلى ضخامة التحدي الذي يواجهنا في مجال التعليم للجميع، فإنه لا بد لنا من أن نوحّد جهودنا. ومن أجل المساعدة في عملية بناء الشراكات وتنمية فهم مشترك للاحتياجات، فإن هذه المبادئ التوجيهية ترمي إلى الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك طرعا لبعض الأسئلة التي يمكن أن يقدم الإجابة المثلى عنها على المستوى القطري أولئك الذين يتعاملون تعاملًا فعالًا ومباشرًا مع التحديات الخاصة التي تواجه التعليم الأساسي.